الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الدكتور شوقي عاشق يوسف

بمناسبة :

لقاء العمل بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
ووزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية

الجزائر، 10 فيفري 2020

- **زميلي وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، السيد سيد أحمد فروخي**
- **السيدات والسادة الإطارات من الوزارتين،**
- **أسرة الإعلام**
- **أيها الحضور الكريم.**

يسعدني أن أتواجد معكم اليوم، رفقة زميلي وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، السيد سيد أحمد فروخي، في هذا اللقاء الذي سيسمح لنا بمناقشة أفضل الطرق لتشجيع الاستثمار في أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات،

وكذا تحسين شروط العمل والحماية الاجتماعية لفئة العاملين في هذا القطاع.

تنظيم هذا اللقاء يأتي في إطار مقاربة جديدة وبراغماتية من خلال تنسيق الجهود بين الوزارات المعنية لتحقيق الأهداف المسجلة في مخطط عمل الحكومة.

ويتعلق الأمر أساسا، في سياق هذا اللقاء، بتشجيع الاستثمار واستحداث النشاطات التي تخلق الثروة ومناصب الشغل، خاصة في القطاعات خارج المحروقات. وأذكر على الخصوص : أنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وقد اتفقت مع زميلي السيد سيد أحمد فروخي، على تنصيب فوج عمل مشترك (comité mixte) ما بين الوزارتين، يتكفل بوضع برنامج عمل وتعاون ما بين القطاعين على المدى القريب والمتوسط.

سيتعين على إطارات القطاعين التركيز على ثلاث (03) محاور أساسية:

1. **يتعلق المحور الأول: بالتشغيل واستحداث النشاطات:**

حيث أن قطاع الصيد البحري ومهن الصيد عموما، تعتبر مجال واسع لاستحداث النشاطات في إطار الأجهزة العمومية للدعم وهي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

ويتعين في هذا الإطار إحصاء مجالات الاستثمار والمجالات التي تعرف نقصا في الاستثمار، والتفكير في تطوير تجمعات لمؤسسات متكاملة في النشاطات (groupements ou clusters).

الهدف الأساسي من هذه المقاربة هو : تنمية كل النشاطات عبر الساحل واستغلال كل الثروات و دعم وتعزيز وتشغيل وتطوير وتنويع أنشطة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية والصناعات المرتبطة بها.

بما فيها الاستزراع السمكي (aquaculture et pisciculture) والنشاطات المرتبطة بها، وتشجيع المؤسسات الناشئة لتكثيف البحوث لمساعدة تطوير هذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد الوطني.

2. **أما المحور الثاني : فيتعلق بمسألة الحماية الاجتماعية لمهنيي الصيد البحري والمنتجات الصيدية:**

وهو محور يدخل في صلب البرنامج الحكومة الرامي إلى تعميم وتوسيع الحماية الاجتماعية لكافة الفئات المهنية.

حيث بادر قطاعنا بمراجعة النصوص التنظيمية الخاصة بوضعية الضمان الاجتماعي لمهني قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية، من خلال المصادقة على المرسوم التنفيذي رقم 13-201 المؤرخ في 21 ماي 2013، والذي يعد نظاما جديدا خاص بالمستخدمين المبحرين على متن سفن الصيد البحري، ويستوفي كل انشغالاتهم.

وفي هذا الصدد، هدفنا الارتقاء بالحماية الاجتماعية لهذه الفئة و توسيع قاعدة المشتركين و إيجاد الحلول لمسالة الاشتراكات طبقا للتنظيم المعمول به، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع الصيد البحري والأخطار التي يتعرض لها هؤلاء المهنيون.

وسيتعين على فوج العمل المشترك دراسة وتحديد (بدقة) كافة العراقيل التي تواجه هذا المسعى واقتراح الحلول الملائمة لانخراطهم في منظومة الضمان الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، أطلب من مسؤولي صناديق الضمان الاجتماعي تكثيف نشاطات الشبابيك المتنقلة (guichets itinérants) على مستوى موانئ الصيد ومناطق النشاط لمهنيي المنتجات الصيدية، بهدف التحسيس والتوعية بحقوق وواجبات هذه الفئة.

3. المحور الثالث والأخير: يتعلق بطب العمل.

وهذه المسألة، تمثل بالنسبة لي شخصيا وبالنسبة لقطاعنا تحدي وهدف ذات أولوية قصوى، إذ أنها تندرج في صميم صلاحيات وانشغالات وزير العمل الذي يقع على عاتقه متابعة تطبيق قانون وتشريعات العمل، لاسيما في شقها المتعلق بحماية العمال والوقاية من الأمراض والأخطار المهنية.

وعليه، يتحتم علينا الإسراع لتوفير بيئة عمل سليمة وظروف عمل متوافقة مع المعايير الوطنية والدولية لفائدة مهني الصيد البحري و تعزيز التنسيق للارتقاء بواقع الصحة و السلامة المهنية.

إضافة إلى ضمان التكفل الطبي للعمال من خلال إبرام اتفاقيات مع الهيئات المتخصصة (ومنها تلك التابعة لقطاعنا الوزاري) لتشخيص كل العوامل التي تضر بصحة العامل و مراقبتها بهدف التقليل منها أو القضاء عليها.

وخاصة بالنظر إلى خصوصية الظروف التي يشتغل فيها مهنيو الصيد البحري، والتي تتطلب متابعة صارمة في مجال طب العمل.

في الأخير، أؤكد لكم أن دائرتنا الوزارية ستبقى في استعداد تام وكامل لمواصلة الحوار والتشاور مع قطاع الصيد البحري و المنتجات الصيدية لتحسين التكفل بمهنيي الصيد البحري.

وسيتم تنصيب عقب هذا اللقاء فوج العمل المشترك لتجسيد آليات التعاون والتنسيق في هذا المجال.
وأطلب من الإطارات المعنيين الحرص على ضرورة انطلاق أعمال الفوج المشترك فورا، من أجل إعداد برنامج عمل بأهداف واضحة وآجال محددة على المدى القريب والمتوسط.

أجدد ترحيبي للسيد وأتمنى لكم التوفيق في عملكم ،
شكرا على كرم الإصغاء.